

دفعت بالكثير من المواطنين إلى البحث عن بقايا أطعمة في براميل القمامة:

الحكومة تنفذ جرعة جديدة «قاتلة» إرضاءً للبنك الدولي!

كتب: حافظ حفظا الله

أقدمت الحكومة مؤخراً على تنفيذ جرعة جديدة غير معلنة، أدت إلى رفع نسبة عدد المواطنين الذين يطوفون المدن ليلاً، بحثاً عن بقايا أطعمة ومواد غذائية في براميل القمامة وفي الأسواق وأطرافها، وجوار المطاعم والبوفيات، في سبيل إطفاء لهيب جوعهم، وجوع من يعولون. هذه الحقيقة المساسة.. الكارثة التي يعيشها الكثير من المواطنين نتاج لجرع سابقة، إلا أنها

في تجويع الشعب، وكلما تعظم فساد أعضائها وبقية المسؤولين في أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة؟!.

والياً تقوم الحكومة بإعداد برنامج أني لتنفيذ سياسة تجويعية شاملة تجاوباً مع شروط ومطالب البنك الدولي، الملزمة للحكومة، مقابل قروض وحفنة من المساعدات المالية التي تذهب إلى أرصدة مسؤولين حكوميين، وأحياناً يذهب اليسير من هذه القروض والمساعدات المالية في نفقات ولوازم بدل إجتماعات وبدل نزول ميداني

مخطط تحويل اليمن إلى صومال آخر، وهذه هي غايتها المرجوة، التي ستنفذ عن طريقي وسيلتهمها «الحكومة اليمنية»، وهذا ما نراه فعلاً، من خلال النتائج التي تفرزها سياسة الحكومة على أرض الواقع، ابتداءً من تنفيذها لسياسة سلسلة الجرع، ومروراً برفع الضرائب عن مختلف المواد الغذائية، وإيقاف إستيراد أكثر من (٧١) سلعة، وقبل ذلك رفعها الدعم عن البر والدقيق و...و... الخ، ووصولاً إلى رفع سعر مادتي النفط والغاز، وغيرها من المشتقات النفطية الضرورية، إلى ضعف أسعارها السابقة، خلال أقل من (١٠) سنوات.

أضف إلى ذلك الكارثة التي ستقع على الجميع نتيجة لما تعده الحكومة، في وقتنا الراهن، من سياسات تجويعية شاملة، تنفيذاً لشروط ومطالب البنك والصندوق الدوليين، منها على سبيل المثال:

رفع الدعم كلياً عن مادة النفط ومشتقاته، ومادة الغاز، وتسريح عشرات الآلاف من العمال والموظفين المدنيين في مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى تسريح مثلهم من المنتسبين للسلوك العسكري والأمني، وهو ما يعني أن حكومة بلادنا تقوم بتنفيذ مخطط تقسيم اليمن، وبمعنى آخر صوملة اليمن، كما ذكرنا آنفاً، إرضاءً للبنك والصندوق الدوليين ومن يقف وراءهما، وطمعا -أيضاً- في تحقيق مصالح شخصية لبعض المسؤولين على حساب المصلحة العامة ووحدة وإستقرار وأمن الوطن.. وهناك من المؤشرات على التآمر الذي تتعرض له اليمن، الشيء الكثير منها تعميم حالات الجوع والمرض والجهل على كافة أبناء الشعب، والدفع ببعضهم إلى ممارسة أعمال التخريب والفوضى والتقطعات،



غاية دولية
لتحويل اليمن
إلى صومال آخر
بوسيلة يمنية

وبدل سفر، وفي إصلاحات يقولون عنها: إصلاحات إدارية، بينما هي في حقيقة الأمر مجرد أعمال عبثية وإلهاء ومضيعة للوقت، تؤدي دوماً إلى تحميل بلادنا المزيد من المديونية، وإلى تنفيذ جرع قاتلة لما تبقى من أمل العيش لدى المواطنين.

وإذا ما نظرنا إلى ما تبقى من شروط ومطالب البنك والصندوق الدوليين، فإنه يتأكد لنا بأنهما «البنك والصندوق» ينفذان عن طريق الحكومة،

تضاعفت أكثر، وبلغ عدد من يعيشها حداً مدهلاً ومرعباً، وما على من يقول غير هذا أو يشك في نسبة العدد الهائل من المواطنين الذين يعيشون هذا الوضع، سوى التجوال في المدينة التي يعيش فيها، بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً، وسيرى بأم عينه كيف أصبح يعيش المواطن اليمني، ورغم كل هذا إلا أن حكومتنا ما تزال منكبة لإنتاج ما هو أسوأ، ومن منطلق حرصها الشديد على خدمة الشعب ورفاهيته، هكذا تزعم كلما أوغلت

تجاوباً مع توجيهات ودعوة رئيس الجمهورية لمحافظ حضرموت:

باحشوان يشكو مدير عام مديرية بروم ويطالب الخمبشي بالتوجيه بإزالة الاستعدادات من أرضيته

● المكلا/عبد الناهبي:

تجاوباً مع الدعوة التي أطلقها فخامة الأخ/علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- أثناء زيارته لمحافظه حضرموت مؤخراً، للأخ أحمد سالم الخمبشي-محافظ المحافظة بإزالة أي استعدادات غير قانونية على أراضي المواطنين، وتوجيهات فخامته للمحافظ برفع الظلم عن كاهل المواطنين وإيقاف الاعتداءات التي تتعرض لها أراضي بعض المستثمرين والمواطنين من قبل عدد من المسؤولين والمنتفذين في محافظة حضرموت.. تجاوباً مع هذه الدعوة والتوجيهات الكريمة التي أطلقها وإصدارها رئيس الجمهورية دعوى الأخ محمد أحمد باحشوان الأخ أحمد الخمبشي-محافظ محافظة حضرموت إلى تطبيق وتجسيد الأوامر والتوجيهات الرئاسية على أرض

الواقع، حتى لا يترك فرصة لأصحاب النفوس المريضة لاستغلال بعض القضايا والمظالم في المحافظة لبيث ثقافة الكراهية والعنصرية والمناطقية، وإشاعة الفوضى والخراب. وطالب باحشوان عبر «الأضواء» الأخ المحافظ بالتوجيه بإزالة الاستعدادات التي قام بها مدير عام مديرية بروم وميفع في أرضيته وإيقاف الاعتداءات عليها.

كما تؤكد الوثائق التي حصلت عليها الصحيفة بأن الأخ محمد أحمد علي باحشوان صرف أكثر من «50» مليون ريال على البنية التحتية لمشروع مدينة ألعاب وشاليهات في الأرضية التي حصل عليها بموجب عقود ووثائق

رسمية، في منطقة الشقين بمديرية بروم-محافظة حضرموت، إلا أن مدير عام هذه المديرية قام وعدد من المواطنين بعرقلة استكمال تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى أن عدم توفر الماء والكهرباء، أدت هي الأخرى إلى إعاقة إنجاز المشروع.

ليس هذا فقط الذي أعاق مشروع تنفيذ مدينة ألعاب وشاليهات، بل هناك-أيضاً- أسباب أخرى رئيسية كان وراءها مدير عام المديرية منها قيامه بإقتطاع ثلاث قطع 20×20 من أرضية المشروع لصالح عدد من أقاربه-بحسب ما تضمنته الوثائق



تسريح عشرات الآلاف
من الموظفين ورفع الدعم
شرطين أساسيين لمنح
اليمن قروض ميسرة!؟

والقتل، في سبيل الحصول على ما يسد رمقهم، ويسد رمق من يعولون من خلال إرتكابهم لهذه الأعمال، بغض النظر إن كان هدفهم مشروعاً أو غير مشروع، مواطناً أو موظفاً عاماً، مؤسسة حكومية أو محلات تجارية ومؤسسات خاصة، كل هذا لم يعد يهم أحداً منهم بقدر إهتمامهم بالحصول على ما يساعدهم وافرادهم أسرهم على البقاء أحياء، هكذا أصبحت غاية البعض، وبذلك الوسائل غير المشروعة غدواً يحققونها وما نخاف ونحذر منه هو أن تصبح فكرة أو مقولة «الغاية تبرر الوسيلة» ثقافة عامة أبناء المجتمع اليمني، نتيجة لتعميم الحكومة للمجاعة والمرض والجهل على مختلف أبناء الوطن!؟.

وقفة أخيرة:

إن الواجب الوطني والإنساني يحتم علينا جميعاً القيام بما يلزم ويجب، وكل من موقعه ومجاله، حتى لا نصحو وقد عمّت الفوضى والخراب والدمار وتحول اليمن -لا سمح الله- إلى صومال آخر، فهل يا ترى نتدارك -فعلاً- ما يمكن تداركه، وإيقاف سياسة العبث والفقر التي تنتجها الحكومة!؟.

وشكوى وكيل باحشوان-وناشد باحشوان الأخ المحافظ بإعادة أرضيته ومحاسبة من يقف وراء الإعتداء عليها، وذلك في سبيل أن يشعر الجميع بأن هنالك نظام وقانون فوق الجميع، وأن المسؤولية تكليف بتطبيق القانون والإنتصار للحق وإقامة العدل وكل في مجاله، وليست غنيمة، وبسط وإستيلاء على حقوق العامة وإشاعة قانون الغاب.. قانون القوة كبديل لقوة القانون!؟.

وفي الأخير تساءل باحشوان: ياترى لماذا تصر السلطة المحلية في محافظة حضرموت على أن يظل مثل هؤلاء المدراء العامين والمسؤولين يتبواون المناصب الكبيرة التي هم فيها، رغم ثبوت فشلهم وفسادهم حاضراً وماضياً وفي كافة المناصب الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي أسندت إليهم!؟.